

البنك التونسي الليبي

المقر الإجماعي: مبنى البنك التونسي الليبي، شارع الأرض، المركز العمراني الشمالي

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2021 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 29 أفريل 2022 ، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد محمد زياد الشاهد والسيد منعم بن أحمد.

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	مذكرة	البنود
الأصول			
			خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
11 997 061	66 869 153	أصل 1	
263 660 192	210 935 344	أصل 2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
465 582 162	437 872 755	أصل 3	مستحقات على الحرفاء
46 651 711	54 059 000	أصل 4	محفظة الاستثمار
40 529 373	49 148 935	أصل 5	أصول ثابتة
15 607 616	23 172 469	أصل 6	أصول أخرى
844 028 115	842 057 656		مجموع الأصول
الخصوم			
			البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
479 257	1 398	خصم 1	ودائع وأموال الحرفاء
333 090 982	283 127 223	خصم 2	افتراضات وموارد خصوصية
420 911 225	496 761 769	خصم 3	خصوم أخرى
12 826 954	6 936 306	خصم 4	
34 128 910	31 768 794	خصم 5	
801 437 328	818 595 490		مجموع الخصوم
الأموال الذاتية			
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
9 106 338	9 106 338	مال ذاتي 2	احتياطيات
-36 753 220	-66 515 551		نتائج مؤجلة
-29 762 331	-19 128 621		نتيجة السنة المحاسبية
42 590 787	23 462 166		مجموع الأموال الذاتية
844 028 115	842 057 656		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	مذكرة	البنود
41 649 670	32 815 783	تعهد 1	ضمانات وكفالات مقدّمة
24 250 823	198 329 097	تعهد 2	اعتمادات مستنديه
65 900 493	231 144 880		مجموع الخصوم المحتملة
31 275 141	12 715 528	تعهد 3	تعهدات التمويل المقدمة
56 153 133	12 715 528		مجموع التعهدات المقدمة
389 632 454	391 256 237	تعهد 4	ضمانات مقبولة
389 632 454	391 256 237		مجموع التعهدات المقبولة

قائمة النتائج للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	مذكرة	البنود
إيرادات الاستغلال البنكي			
30 742 818	29 034 784	1	إيراد فوائد دائنة ومدخيل مماثلة
14 625 143	15 410 100	2	إيراد عمولات دائنة
2 157 831	2 500 858	3	إيراد مرائب محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
577 811	1 018 905	4	إيراد مدخيل محفظة الاستثمار
48 103 603	47 964 647		مجموع إيرادات الاستغلال البنكية
أعباء الاستغلال البنكي			
28 579 388	24 326 633	1	عبء فوائد مدينة وأعباء مماثلة (*)
674 727	748 360	2	عبء عمولات مدينة
29 254 115	25 074 993		مجموع أعباء الاستغلال البنكي
18 849 488	22 889 654		الناتج البنكي الصافي
0	83		إيرادات الاستغلال الأخرى
-14 400 112	-809 362	3	عبء مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-28 082	-133 276	4	عبء مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
-21 108 719	-26 535 795	5	عبء مصاريف الأعوان
-8 807 335	-9 849 093	6	عبء أعباء الاستغلال العامة
-4 154 296	-3 643 794	7	عبء مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة
-29 649 056	-18 081 583		نتيجة الاستغلال
14 628	-270 253		رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية
-127 903	-101 785	8	عبء الضريبة على الشركات
-29 762 331	-18 453 621		نتيجة الأنشطة العادية
0	-675 000		رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة
-29 762 331	-19 128 621		النتيجة الصافية للسنة المحاسبية

جدول التدفقات النقدية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	مذكرة	البنود
أنشطة الاستغلال			
-29 762 331	-19 128 621		النتيجة الصافية
18 582 490	4 586 432		التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
الفوارق الحاصلة:			
479 257	-477 859		ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-21 736 232	75 850 544		ودائع الحرفاء
-114 123 814	26 900 045		قروض للحرفاء
0	0		سندات المتاجرة
-1 791 399	-7 564 853		أصول أخرى
4 654 047	-2 360 116		خصوم أخرى
-143 697 982	77 805 572	1-1	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار			
-1 919 309	-7 540 565		اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-399 941	-12 263 356		اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-2 319 250	-19 803 921	1-2	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل			
0	0		ارتفاع / انخفاض رأس المال
-5 774 968	-5 890 648		ارتفاع / انخفاض الاقتراضات والموارد الخصوصية
0	0		استعمالات على الصندوق الاجتماعي
0	0		حصص أرباح مدفوعة
-5 774 968	-5 890 648	1-3	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
-151 792 200	52 111 003		التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
94 358 471	-57 433 729		السيولة أو ما يعادلها بداية السنة
-57 433 729	-5 322 726		السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 ديناراً مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع اكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساساً في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإئتمانية الأخرى لأجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

أما فيما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام.

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقا لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أبريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية:

- 1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأتية من التفويت في الديون والمساهمات.
- 2- استيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التفويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.
- 3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كليا.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1-2: القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة.

كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة الموالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم". أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء". وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2-2: أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء". توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد.

3-2: محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار. تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير. تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتنائها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار. تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب. تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4-2: مخصصات المخاطر

1.4.2 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدد 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01 لسنة 2021 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون

وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ:

← وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.

← تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

→ نسبة المخصّصات عن الديون العادية: 0 %

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تفهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

→ نسبة المخصّصات على الصنف ب 1: 0 %

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكّدة: (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة. وبالإضافة إلى ذلك تكون بزمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

→ نسبة المخصّصات على الصنف ب 2: 20 %

③ الصنف ب 3: الديون المتعثّرة: (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجرّ عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بزمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

→ نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: 50 %

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

→ نسبة المخصّصات على الصنف ب 4: 100 %

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

➔ نسبة المخصصات على الصنف ب 5 : 100 %

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصصة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصصة المصرف في تمويل المشروع.
- ✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء.
- العقارات: تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.2 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5-2: معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %

- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33 %

6-2: نظام المحاسبة متعددة العملات:

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

الإيضاح الثالث: الأحداث الهامة

1-3: تنفيذ برنامج التسريح الاختياري

إثر انعقاد مجلس الإدارة عدد 202 في 08 جويلية 2020، تمّ النظر في مقترح تنفيذ برنامج التسريح الاجتماعي لأسباب اقتصادية استثناسا بتجارب بنوك محلية على غرار البنوك العمومية وإعداد قائمة في الأعوان والإطارات المعنيين بعملية التسريح.

وقد قرر مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021 المصادقة على قائمة الموظفين الذين سيتم تسريحهم.

خلال سنة 2021 تمّ تسريح 20 موظف بتكلفة جملية قدرها 3.574.350 دينار.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 66.869.153 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 11.997.061 دينار في 31 ديسمبر 2020، وهو كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
5 929 462	6 233 268	نقدية بالخرزينة
6 067 599	60 635 885	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية
11 997 061	66 869 153	المجموع

أصل 1-1: نقدية بالخرزينة:

تتمثل النقدية بالخرزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2020، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
210	0	الدينار الكندي
1 967 048	1 368 648	الأورو
2 580 192	3 624 701	الدينار التونسي
0	1 261	الفرنك السويسري
714	0	الريال السعودي
18 085	0	الجنيه الاسترليني
1 363 213	1 238 658	الدولار الأمريكي
5 929 462	6 233 268	المجموع

أصل 1-2: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
6 067 595	60 635 881	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
6 067 599	60 635 885	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 210.935.344 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 263.660.192 دينار في 31 ديسمبر 2020 تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
4 123	4 053	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
36 943 971	100 433 903		حساباتنا لدى المرسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
36 948 094	100 437 956		حسابات المصرف لدى البنوك
2 530 973	602 155		مستحقات على المؤسسات المالية
224 181 125	109 895 233	2-2	توظيفات لدى البنوك
263 660 192	210 935 344		المجموع العام

أصل 1-2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
2 801	2 731	البنك العربي لتونس
1 322	1 322	بنك الأمان
4 123	4 053	المجموع العام

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2020، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
14 203 205	0	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
32 158 200	28 735 500	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
8 229 500	0	بنك تونس العالمي بالأورو
7 000 000	1 800 000	بنك تونس العالمي بالدينار التونسي
61 904 535	63 792 810	بنك البركة بالدولار الأمريكي
16 615 070	0	بنك اليوباوي بالدولار الأمريكي

4 287 760	0	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
42 793 400	0	بنك الاسكان بالأورو
0	15 000 000	البنك التونسي الكويتي بالدينار التونسي
6 650 000	0	البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي
10 000 000	0	بنك الأمان بالدينار التونسي
19 750 800	0	مصرف شمال إفريقيا الدولي بالأورو
588 655	566 923	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
224 181 125	109 895 233	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021، كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	التوظيفات
160 376 264	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
49 956 651	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
1 004	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
601 425	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
210 935 344	المجموع

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 437.872.755 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 465.582.162 دينار في 31 ديسمبر 2020، تفصيله كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
87 123 439	88 216 607		أرصدة مدينة للحرفاء
484 368 934	475 556 048	1-3	مساعدات أخرى للحرفاء
571 492 373	563 772 655		المجموع الخام
-41 127 567	-48 850 754		فوائد مؤجلة
-56 964 652	-71 532 805	2-3	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-7 817 992	-5 516 341	3-3	مخصصات جماعية
465 582 162	437 872 755		المجموع الصافي

أصل 3-1: مساعدات أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 475.556.048 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 484.368.934 دينار في 31 ديسمبر 2020، تفصيله كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
356 114 573	327 992 981	1-1-3	قروض للحرفاء
95 390 361	106 545 721	2-1-3	مستحقات غير مسددة
32 864 000	41 017 346		قروض في النزاعات
484 368 934	475 556 048		المجموع

أصل 3-1-1: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
95 617 859	78 305 677	تمويل عمليات تجارية
163 107 561	162 861 412	محفظة قروض التمويل
95 378 322	84 510 237	جدولة قروض
1 863 831	2 168 655	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
356 114 573	327 992 981	المجموع

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 91-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991. (1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3-1-2: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 106.545.721 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 95.390.361 دينار في 31 ديسمبر 2020، وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
36 766 571	38 630 176	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
42 720 213	48 114 231	قروض غير مسددة أصلا
15 438 761	19 208 568	فوائد غير مسددة على القروض
464 816	592 746	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
95 390 361	106 545 721	المجموع

أصل 2-3: مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2021 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
64 782 644	*الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020
56 964 652	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
7 817 992	- مخصصات جماعية
12 266 502	* المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2021
15 793 719	* المدخرات المرصدة خلال السنة:
-1 225 566	* استرجاع مخصصات خلال السنة:
-2 301 651	* استرجاع المدخرات الجماعية خلال السنة:
77 049 146	*الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021
71 532 805	- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
5 516 341	- مخصصات جماعية

أصل 4: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 54.059.000 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 46.651.711 دينار عند ختم سنة 2020. تتجزأ محفظة الاستثمار كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
40 597 692	40 597 692	مساهمات وأرباح مرتبطة
7 766 229	15 306 794	حساب جاري للشركاء وسندات رفاعية
48 363 921	55 904 486	المجموع
-1 712 210	-1 845 486	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
46 651 711	54 059 000	الرصيد بعد خصم المخصصات

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2021 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
48 363 921	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020
7 350 000	فارق في السندات الرفاعية
190 565	فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرفاعية
55 904 486	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدين من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

المشروع	القيمة الإسمية المكتتة	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
الشركة التونسية للطرق السيارة	500 000	500 000	-	167 981
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	-	972
دار المصرفي	125 888	125 888	-	39 663
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	-	332 575
شركة تنمية منطقة الزوارع	25 000	25 000	-	25 000
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	-	-
شركة SIBTEL	47 728	47 728	-	-
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	-	-
شركة الاستثمار العقاري	640 000	640 000	-	56 221
نزل ياسمينه بارك	160 000	160 000	-	160 000
شركة منصور طبرقة	192 500	192 500	-	192 500
شركة النهوض بالاستثمارات SPPI	25 000	25 000	-	25 000
شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	-	65 736
شركة التطوير والاستغلال الصناعي	13 700	13 700	-	13 700
المصحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	-	278 177
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	-	-
العربية للاستخلاص	2 700 000	2 700 000	-	47 961
الشركة التونسية للضمان	20 000	20 000	-	-
المجمع البنكي	1 250	1 250	-	-
شركة سفير بلاص	440 000	440 000	-	440 000
المجموع العام	40 324 404	40 324 404	0	1 845 486

أصل 5: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 49.148.935 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 40.529.373 دينار في 31 ديسمبر 2019. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة دينار تونسي

ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	البيانات
أصول غير مادية		
11 403 154	11 585 365	برامج معلوماتية
-7 951 857	-8 961 626	استهلاكات
3 451 297	2 623 739	الأصول غير المادية
أصول مادية		
0	0	وكالات في طور التهيئة
13 155 694	12 451 756	أصول ثابتة بغرض المتاجرة
1 283 062	1 283 062	أراضي مبنية
29 765 560	29 032 275	بنايات
11 625 476	12 248 636	تهيئة
7 074 916	7 628 163	أثاث ومعدات المكاتب
865 099	865 099	وسائل النقل
13 760	13 760	أصول ثابتة أخرى
63 783 567	63 522 752	القيمة الخام للأصول المادية
استهلاكات		
-4 894 699	-6 021 169	تهيئة
-5 446 752	-6 018 591	أثاث ومعدات المكاتب
-743 964	-809 564	وسائل النقل
-3 287 060	-4 148 232	بنايات
-14 372 475	-16 997 556	مجموع الاستهلاكات
49 411 092	46 525 196	صافي الأصول المادية
-12 333 016	0	مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
40 529 373	49 148 935	المجموع الصافي للأصول الثابتة

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي:

الوحدة دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الاستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020	75 186 721	-34 657 348	40 529 373
اقتناءات وتقويت خلال سنة 2021	-78 604		-78 604
استهلاكات السنة المحاسبية		-3 634 850	-3 634 850
استرجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة		12 333 017	12 333 017
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	75 108 117	-25 959 182	49 148 935

أصل 6: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 23.172.469 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 15.607.616 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهو كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
299 536	685 467	1-6	حساب الدولة للأداءات
8 648 487	10 340 430		صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
5 515 069	10 634 631		مدينون مختلفون
769 504	1 078 586		أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
425 020	483 355		قروض وتسبيقات للموظفين
1 362 537	1 371 479		أعباء للتوزيع
-1 362 537	-1 371 479		استهلاكات لأعباء للتوزيع
-50 000	-50 000		مخصصات
15 607 616	23 172 469		المجموع

أصل 1-6: حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
135 093	414 477	الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات
164 443	270 990	حساب الخصم من المورد والأقساط الاحتياطية
299 536	685 467	المجموع

2 - الخصوم:

خضم 1: أرصدة لدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 1.398 دينار في 31 ديسمبر 2021.

خضم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
47 068 875	78 153 276		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
152 351 000	116 049 250	2-1	ودائع البنوك لأجل
128 500 000	84 500 000	2-2	اقتراضات من البنوك
5 171 107	4 424 697		الديون المرتبطة
333 090 982	283 127 223		المجموع

1-2 ودائع البنوك لأجل:

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
97 681 500	المصرف الليبي الخارجي بالأورو
14 367 750	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
4 000 000	مصرف الوحدة بالدينار
116 049 250	المجموع

خضم 2-2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
	*الإقتراضات من البنوك
62 500 000	بنك البركة
5 000 000	بنك العربي الدولي
	*الإقتراضات من السوق النقدية
17 000 000	البنك المركزي التونسي
84 500 000	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	115 172 687
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	57 690 752
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	110 263 784
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات	0
المجموع	283 127 223

خصم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 496.761.350 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 420.911.225 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد	
		ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
ودائع عند الطلب		241 010 176	216 840 303
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي		81 460 230	56 478 461
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية		157 775 837	157 795 156
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل		1 774 109	2 566 686
ودائع وأموال أخرى للحرفاء		32 952 607	60 186 616
حسابات الادخار		28 626 088	36 269 137
ودائع الحرفاء لأجل		84 280 622	108 544 335
توظيفات لأكثر من 3 أشهر		84 280 622	108 544 335
شهادات الإيداع ورقاع الصندوق		32 561 600	71 892 000
الديون المرتبطة		1 480 132	3 029 378
المجموع		420 911 225	496 761 769

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	332 668 474
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	44 842 157
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	118 292 339
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	958 798
المجموع	496 761 769

خضم 4: اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 6.936.306 دينار في 31 ديسمبر 2021 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 2.736.493 دينار واقتراض رقايع بقيمة 4.199.813 دينار.

خضم 5: خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 31.768.794 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 34.128.910 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
1 860 245	2 145 783	مدخرات للخصوم والأعباء
25 749 890	23 192 271	حسابات مرتقبة وحسابات التسوية
18 896 747	16 949 232	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف
744 717	606 682	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
6 108 426	5 636 357	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
2 486 561	2 211 958	داننون مختلفون
4 032 214	4 218 782	غير ذلك
2 754 043	2 863 275	حساب الدولة للأداءات
1 278 171	1 355 507	مخصصات على إجازات للدفع
34 128 910	31 768 794	المجموع

3 - الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية 23.462.166 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 42.590.787 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
2 889 829	2 889 829	مال ذاتي 2	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	مال ذاتي 3	احتياطي ذو نظام خاص
-36 753 220	-66 515 551		نتائج مؤجلة
72 353 118	42 590 787		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-29 762 331	-19 128 621		نتيجة السنة المحاسبية
42 590 787	23 462 166		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتخلص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
%50	500 000	المساهم التونسي
%24	237 496	الدولة التونسية
%26	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
%0	34	مساهمون آخرون
%50	500 000	المساهم الليبي
%50	500 000	المصرف الليبي الخارجي
%100	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
0	0	احتياطي الصندوق الاجتماعي
9 106 338	9 106 338	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة: دينار تونسي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي اجباري	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
42 590 787	-29 762 331	-36 753 220	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2020
							تخصيص نتائج سنة 2021
							احتياطي قانوني
							احتياطي اختياري
							احتياطي الصندوق الاجتماعي
							حصص أرباح المساهمين
-	29 762 331	-29 762 331					خسائر مرحلة 2020
							استعمالات الصندوق الاجتماعي
-19 128 621	-19 128 621						نتائج السنة المحاسبية 2021
23 462 166	-19 128 621	-66 515 551	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2021

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
41 649 670	32 815 783	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
0	0	التزامات مكلفة و ضمانات أخرى
41 649 670	32 815 783	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستندية:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
5 093 432	26 419 751	اعتمادات التوريد
19 157 391	171 909 346	اعتمادات التصدير
24 250 823	198 329 097	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 12.715.528 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2021 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
13 579 374	7 113 345	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
276 574 681	285 907 933	الضمانات المقبولة من الحرفاء
99 478 399	98 234 959	الضمانات المقبولة من الدولة
389 632 454	391 256 237	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 29.034.784 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 30.742.818 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة انخفاض بـ 1.708.034 دينار أي بنسبة 5,56% تفصيلها كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
93 034	3 333	فوائد حسابات المرسلين
3 374 060	2 516 947	إيرادات التوظيف
10 063 331	12 464 262	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
8 612 198	7 224 041	فوائد على القروض التجارية
2 135 499	1 528 234	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
6 224 022	5 061 069	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
240 674	236 898	إيرادات الإيجار المالي
30 742 818	29 034 784	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 15.410.100 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 14.625.143 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجل ارتفاع بـ 784.957 (نسبة 5,37%) تفصيلها كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
211 975	76 098	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
6 386 734	6 577 855	عمولات على قروض وعمليات تجارية
1 033 369	800 401	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
6 993 065	7 955 746	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
14 625 143	15 410 100	المجموع

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 2.500.858 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 2.157.831 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة ارتفاع بـ 343.027 دينار وتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 1.018.905 دينار في 31 ديسمبر 2021 وتتكون من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 983.905 دينار وبدل الحضور بقيمة 35.000 دينار.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
11 728 851	9 862 357	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
15 746 869	13 755 348	فوائد على وودائع الحرفاء
1 103 668	676 376	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
0	32 552	أعباء أخرى
28 579 388	24 326 633	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 748.360 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 674.727 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة ارتفاعا بـ 73.633 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-16 404 060	-15 793 719	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
2 842 626	1 225 565	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-943 029	-875 876	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-287 418		خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
391 769	2 301 651	استرجاع مخصصات جماعية
0	12 333 017	إسترجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
9 504 423	0	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-2 855 981	0	إلغاء الفوائد المؤجلة
-6 648 442	0	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-14 400 112	-809 362	المجموع

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-113 736	-240 670	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
85 654	107 394	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-28 082	-133 276	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
17 225 889	21 945 943	أجور ورواتب
3 645 921	4 327 355	أعباء اجتماعية
236 909	262 497	تربصات التكوين
21 108 719	26 535 795	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
155 495	297 157	طباعة وتزويدات المكاتب
229 623	260 531	مصاريف المجالس والجمعيات
356 250	386 875	بدل الحضور
729 924	714 356	مصاريف الهاتف والبريد
1 860 923	2 106 569	الضرائب والمعاليمة
24 689	40 424	مصاريف مهمات
37 918	62 509	مصاريف الضيافة
42 207	31 775	جرائد ومجلات وتوثيق
72 627	72 090	تنقلات وأسفار
205 648	224 568	منح التأمين
458 829	474 957	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
149 485	119 248	دعاية وإعلان
1 590 388	1 532 823	خدمات وأتعاب
1 747 676	2 545 811	صيانة وتصليح
175 000	155 000	مساهمة في ودادية البنك
247 561	46 768	اشتراكات وإعانات
723 092	777 632	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
8 807 335	9 849 093	المجموع

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
4 154 296	3 643 794	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
4 154 296	3 643 794	المجموع

عبء 8: الضريبة على الشركات:

وقع احتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام.

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات 101.785 دينارا في 31 ديسمبر 2021 مقابل 127.903 دينار في 31 ديسمبر 2020.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
11 997 061	66 869 153	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
263 660 192	210 935 344	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-46 804 881	-76 432 904	ودائع المراسلين الأجانب
-286 286 101	-206 694 319	ودائع واقتراضات البنوك
-57 433 729	-5 322 726	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-29 762 331	-19 128 621	النتيجة الصافية:
18 582 490	4 586 432	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
479 257	-477 859	ودائع / سحب لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-21 736 232	75 850 544	ودائع الحرفاء
-114 123 814	26 900 045	قروض للحرفاء
0	0	سندات المتاجرة
-1 791 399	-7 564 853	أصول أخرى
4 654 047	-2 360 116	خصوم أخرى
-143 697 982	77 805 572	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 1-2: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-1 919 309	-7 540 565	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-399 941	-12 263 356	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-2 319 250	-19 803 921	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 1-3: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-5 774 968	-5 890 648	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية
0	0	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-5 774 968	-5 890 648	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

إيضاح 1: العمليات بين الأطراف المرتبطة:

تتكون مجموعة "البنك التونسي الليبي" من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة ("البنك التونسي الليبي"، "الشركة العربية للاستخلاص" و"كاب أنفست سيكار").

وتتمحور أهمّ المعاملات بين أطراف المجموعة فيما يلي:

* اتفاقية بين "البنك التونسي الليبي" و"كاب أنفست سيكار" تقوم بمقتضاها "كاب أنفست سيكار" بالتصرف في مساهمات "البنك التونسي الليبي" مقابل 5 000 دينار في السنة.

* أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع "الشركة العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2021/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2020 واعتمادا على آخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع إلغاء العقد ابتداء من 2021/01/1.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2021

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

1. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلسنكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2021، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ 842 057 656 دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ 19 128 621 دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2021 و عن نتيجة عملياته وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات الاتي ذكرها :

أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 4" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.

ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه طبق الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة إحتمال حصول البنك على منافع إقتصادية مستقبلية.

ب- قام البنك بأعمال الجرد المادي للأصول الثابتة وشرع في مقاربتها مع الأرصدة المحاسبية بتاريخ 31 ديسمبر 2021 إلا أن أعمال المقاربة لم تكتمل لغاية تاريخ التقرير المائل.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

أ- يحتوي بند « الأصول الأخرى » على حساب مدين بمبلغ 2.152 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي التي تم بذلها دون تمويل في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي.

ب- تلقى البنك نتائج عملية المراقبة التي أجرتها مصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمتعلقة بالسنوات 2019, 2020 و-2021 و تتضمن نقص في المساهمات الإجتماعية المصرح بها خلال تلك السنوات قدره 4.346 ألف دينار. و لا يمكن في الوقت الراهن تحديد الإنعكاس النهائي على القوائم المالية قبل ختم الإجراءات ذات الصلة مع العلم أن البنك لم يتم بتكوين أي مخصصات في هذا الشأن.

ت- إستخلص البنك مستحقاته على عميل عبر مقايضتها بمجموعة من العقارات. و قد تم تحويل جزء من المستحقات المستخلصة ضمن الأصول الثابتة سنة 2020 و قام البنك بإسترجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة الحالية اثر حصوله على محضر تحوز. ويتبين من الحكم الصادر لفائدة البنك أنه تمت إحالة تلك العقارات في مقابل جميع الديون المتخلدة في ذمة العميل إلا أنه تم الإبقاء على تعهدات بمبلغ 3.005.837 دينار تمت تغطيتها بمخصصات مبلغها 953.394 دينار وفوائد مؤجلة مبلغها 2.047.327 دينار.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكلة القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورتزامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفاعليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعدنا في الموضوع تقريرا يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 - 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى ما رأيناه ضروريا من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3- عدم إحترام البنك لنسبة الملاءة ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

أصبحت الأموال الذاتية الصافية للبنك التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 سلبية في موفى سنة 2021 مما لا يسمح للبنك بإحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية المحددة بـ10% وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموى الذاتية الصافية .

كما أن نسبة السيولة المحتسبة في موفى 2021 غير مطابقة للنسبة الدنيا الترتيبية المحددة بـ100%.

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

تونس في 20 افريل 2022

مكتب أورقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و475 من مجلة الشركات التجارية والفصل 62 من القانون عدد 48-2016)

للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2021

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2021.

تتخصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة وعميقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا :

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2021 وتتمثل فيما يلي :

❖ تتكون التزامات البنك مع المصرف الليبي الخارجي المساهم بنسبة 50% في راس مال البنك من العمليات التالية الي غاية 31 ديسمبر 2021:

(الوحدة : دينار تونسي)

مدين	دائن
تسهيلات بنكية	-
ودائع البنوك الاجل	112 049 250
حساب مراسلين	1 610
	56 484 884

❖ تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص , وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كليا بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التقويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع « كاب أنفست سيكار » تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.

❖ تمت في موفى سنة 2020 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 09 سبتمبر 2020، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص , وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 9.504.423 دينار وهي مغطاة كليا بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التقويت مقابل 13 دينار.

❖ أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/01 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.

II. الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

وقع تحديد عناصر تأجير المسيرين كما يلي:

❖ تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس إدارتكم والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 388 125 دينار خلال سنة 2021. وبلغت منح اللجان ما قدره 205 119 دينار خلال سنة 2021.

❖ حُدِّت مستحقات المدير العام السابق بقرار من مجلس الإدارة عدد 192 المنعقد في 23 أكتوبر 2018. هذا وبلغت الأجر والامتيازات التي تمتع بها المدير العام ما قدره 668 727 دينار لغاية تاريخ مغادرته الموافق ليوم 11 أكتوبر 2021. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التَّكفُّل بجميع مصاريفها.

❖ حُدِّت مستحقات المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد في 4 ماي 2011 وقرار مجلس الإدارة عدد 172 المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجر وامتيازات المدير العام المساعد خلال سنة 2021 ما قدره 828 269 دينار بما في ذلك التَّكفُّل بمعاليم كراء مسكن الخدمة. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التَّكفُّل بجميع مصاريفها.

❖ إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021، مفصلة كالآتي :

(الوحدة : دينار تونسي)

اللجان		أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد			المدير العام السابق			
خصوم في 31 ديسمبر 2021	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2021	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2021	الأجر الصافي	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2021	الأجر الصافي	أعباء السنة	
-	-	-	-	-	293 781	616 857	-	295 303	657 420	امتيازات قصيرة المدى
-	205 119	-	388 125	-	-	-	-	-	-	بدل الحضور
-	-	-	-	-	12 360	12 360	-	9 217	9 217	منحة البنزين
-	-	-	-	-	3 394	3 394	-	2 090	2 090	مقتطعات الأكل و منح العيد و الدراسة و يوم العلم و هدايا آخر السنة
-	-	-	-	707 792	-	100 297	-	-	-	منحة نهاية الالحاق
-	-	-	-	-	-	95 361	-	-	-	إمتيازات أخرى (السكن الوظيفي)
	205 119		388 125	707 792	309 335	828 269		306 610	668 727	المجموع

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أية اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 20 افريل 2022

مكتب أورقا اوديت

منعم بن أحمد

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد